

القولُ الإصْدَقُ فِي بَيَانِ مَا خَالَفَ فِيهِ الْأَصْبَهَانِيُّ الْأَزْرَقَ

تَأَلَّفَ
عَلَى مَحْمَدٍ الرُّضْبَاعِ
شَيْخُ الْمُقَارِئِ الْمَصْرِيِّ

حقوق الطبع محفوظة

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

النَّاشِرُ
الْمَكْتَبَةُ الْأَنْفُورِيَّةُ لِلنَّشْرِ

٩ صُلَحُ الدَّارِ خَلْفَ الْبَابِ الْكَلْبِ الْمَرْبُوتِ ت : ٥١٢.٨٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(وبعد) فيقول راجي عفو ربه الغنى الكريم : على الضباع بن محمد بن حسن بن إبراهيم : هذه كلمات يسيرة ألفتها شرحا على منظومة الإمام المقرئ المحقق . المحرر الضابط المتقن المدقق . شيخ القراء والمقارئ بمصر سابقاً الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولى - المتوفى في ليلة مولد النبي ﷺ سنة ١٣١٣ هـ تغمده الله برحمته . وأسكنه فسيح جنته . آمين - التي نظم فيها ما خالف فيه أبو بكر الأصبهاني من طريق طيبة النشر أبا يعقوب الأزرق من طريق الشاطبية .

(وسميتها : القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق) .

والله تعالى أسأل . وبجاه من قال : توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم ، أتوسل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم . وينفع بها كما نفع بأصلها إنه جواد كريم رءوف رحيم . وهذا أوان الشروع في المقصود . فأقول مستعيناً به تعالى ومعتمداً عليه : قال الناظم رحمه الله تعالى :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد لله فريد الذات وواحد الأفعال والصفات)

افتتح نظمه بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالأخبار الواردة في ذلك . والحمد لغة : الثناء بالكلام على الجميل

الاختيارى على قصد التعظيم سواء أكان فى مقابلة نعمة أم لا . وعرفا
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعماً على الحامد أو غيره
سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالأركان . والله
علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد . وفريد الذات
واحدها . قال :

(ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ ذِي الْجَلَالِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْآلِ)

يحتمل أن تكون ثم للاستئناف ويحتمل أن تكون للعطف
وعلى الثانى فيحتمل أن تكون للترتيب الذكرى وأن تكون للترتيب
الرتبى لأن رتبة ما يتعلق بالخلق من الصلاة عليه متأخرة ومتراخية عن
رتبة ما يتعلق بالخالق من البسملة والحمد لة . والمراد بصلاة الله رحمته
المقرونة بالتعظيم . وقوله ذى الجلال أى صاحب العظمة والكبرياء .
وقوله على النبى أى كائنة أو حاصلة على النبى ، فالجار والمجرور
متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ . والنبى بالهمز وتركه مأخوذ من النبأ
وهو الخبر أو من النبوة وهى الرفعة فهو مخبر عن الله تعالى على الأول
ومرفوع الرتبة على الثانى . والمراد به هنا نبينا محمد ﷺ لأنه هو المراد
عند الإطلاق . والمصطفى المختار مأخوذ من الصفو وهو الخلاص من
الكدر . وقوله والآل قيل هم الأتقياء لخبر : آل محمد كل تقى . وقيل
هم كل مؤمن ولو عاصياً لأن المقام للدعاء والعاصى أحوج من غيره
إليه . قال :

(وَبَعْدُ فَأَعْلَمَ أَنْ عَنْ وَرَشٍ رَوَى لَأَزْرَقُ ثُمَّ الْأَصْبَهَانِيُّ سَوَى)

وبعد . بالنباء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه والتقدير
وبعد البسملة والحمد لة والصلاة والسلام على النبى (ﷺ) وآله
فأقول لك أعلم الخ فهى كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب
إلى آخر . ويستحب الإتيان بها فى أوئل الكتب والرسائل اقتداء به

عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَانَ يَأْتِي بِهَا فِي خُطْبِهِ وَمُرَاسِلَاتِهِ ، وَقَوْلُهُ فَاَعْلَمُ أَمْرًا لِلطَّالِبِ ، وَقَوْلُهُ أَنْ عَنْ وَرْشٍ رَوَى الْخُ مَعْمُولُهُ أَيْ اعْرِفْ أَيُّهَا الطَّالِبُ أَنَّ وَرْشًا رَوَى عَنْهُ إِمَامَانِ : أَبُو يَعْقُوبَ الْأَزْرَقُ . وَأَبُو بَكْرٍ الْأَصْبَهَانِيُّ نَسَبَهُ إِلَى أَصْبَهَانَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَقَدْ تَكَسَّرَ وَبِالْبَاءِ مَفْتُوحَةٌ وَقَدْ تَبَدَّلَ فَاءُ مَدِينَةِ بَعْرَاقِ الْعَجَمِ مِنْ بِلَادِ فَارَسَ . وَقَوْلُهُ سِوَا بَفَتْحِ السِّينِ وَالْقَصْرِ يَعْنِي مُتَعَادِلِينَ فَلَمْ تَتَرَجَّحْ رِوَايَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى رِوَايَةِ الْآخَرِ .

(وَرْشٌ) هُوَ الْإِمَامُ أَبُو سَعِيدٍ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَصْرِيُّ . وَلَقَبَ بِوَرْشٍ لَشِدَّةِ بَيَاضِهِ . وَلَدَ سَنَةَ ١١٠ هـ وَرَحَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ لِيَقْرَأَ عَلَى الْإِمَامِ نَافِعٍ فَقَرَأَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ خَتَمَاتٍ سَنَةَ ١٥٥ هـ وَرَجَعَ إِلَى مِصْرَ فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْإِقْرَاءِ بِهَا فَلَمْ يَنَازِعْهُ فِيهَا مَنَازِعٌ مَعَ بَرَاعَتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالتَّجْوِيدِ ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ إِذَا قَرَأَ يَهْمِزُ وَيَشْدُدُ وَيَبِينُ الْإِعْرَابَ لَا يَمْلَأُ سَامِعَهُ وَتَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٧ هـ .

(وَالْأَزْرَقُ) هُوَ أَبُو يَعْقُوبَ يَوْسُفُ بْنُ عَمْرِو بْنِ يَسَارِ الْمَدَنِيِّ ثُمَّ الْمَصْرِيُّ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٠ هـ أَوْ فِي حُدُودِهَا وَكَانَ مُحَقِّقًا ثَقَّةً ذَا ضَبْطٍ وَإِتْقَانٍ . وَهُوَ الَّذِي خَلَفَ وَرْشًا فِي الْقِرَاءَةِ وَالْإِقْرَاءِ بِمِصْرَ وَكَانَ قَدْ لَازَمَهُ مَدَّةً طَوِيلَةً ، وَقَالَ : كُنْتُ نَازِلًا مَعَ وَرْشٍ فِي الدَّارِ فَقَرَأَتْ عَلَيْهِ عَشْرِينَ خَتَمَةً مِنْ حُدْرٍ وَتَحْقِيقٍ .

(وَالْأَصْبَهَانِيُّ) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٢٩٦ هـ وَكَانَ إِمَامًا فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ ضَابِطًا لَهَا مَعَ الثَّقَةِ وَالْعَدَالَةِ . رَحَلَ فِيهَا وَقَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَرْشٍ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ ، ثُمَّ نَزَلَ بِبَغْدَادَ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَدْخَلَهَا الْعِرَاقَ ، وَأَخَذَهَا النَّاسُ عَنْهُ حَتَّى صَارَ أَهْلُ الْعِرَاقِ لَا يَعْرِفُونَ رِوَايَةَ وَرْشٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ ، وَلِذَلِكَ نَسَبَتْ إِلَيْهِ دُونَ ذِكْرِ أَحَدٍ مِنْ

شيوخه . وقال الحافظ أبو عمر والدانى : هو إمام عصره فى رواية ورش
لم ينازعه فى ذلك أحد من نظرائه . ا هـ .

وقد اختار الشمس ابن الجزرى فى نشره طريقه من طريقى أبى
القاسم هبة الله بن جعفر البغدادى . وأبى العباس الحسن بن سعيد
المطوعى . ثم اختار طريق هبة الله من أربع طرق : أبى الحسن الحمامى .
وأبى الفرج النهروانى . وأبى حفص الطبرى . وأبى بكر بن مهران من
غايته . واختار طريق المطوعى من ثلاث طرق : أبى الفضل العباسى .
وأبى القاسم الهذلى من كامله . وأبى معشر الطبرى من تلخيصه . ثم
اختار طريق الحمامى من اثنتى عشرة طريقا : التجريد وكفاية أبى العز
وغاية أبى العلاء والمستنير وروضة المالكى والكامل والتذكار والمفتاح
والاعلان ، وروضة المعدل والمصباح وطريق أبى اليمن الكندى .
واختار طريق النهروانى من أربع طرق : المستنير وكفاية أبى العز وغاية
أبى العلاء وجامع أبى الحسن الخياط . واختار طريق الطبرى من
التلخيص والاعلان . واختار طريق العباسى من المبهج والمصباح . فهى
ثلاث وعشرون طريقا وعددها فى النشر ستا وعشرين باعتبار تعدد
الواسطة فى المصباح وروضة المعدل والاعلان . ولا حاجة إلى ذلك إذ لا
خلف هنالك . قال :

(وَأَزْرَقُ طَرِيقُهُ الْمُصَدَّرُ بِهِ وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يُنْكَرُ)

(وَالْأَصْبَهَانِيُّ الطَّرِيقُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي نَعْنِيهِ بِالْبَيَانِ)

يعنى أن ما رواه أبو يعقوب الأزرق عن روش هو الطريق المصدر
به ، يعنى المبدوء به تعلما وتعلما فى الديار المصرية فى هذه الأزمنة .
وذلك لذكرها فى الشاطبية والآخذون بها أكثر من الآخذين بالطيبة .
وما رواه الأصبهانى هو الطريق الثانية عنه يعنى على ما اختاره الشمس
ابن الجزرى ، وكل من الطريقين ثابت صحيح باتفاق أئمة القراء لم

ينكر ذلك أحد منهم وهذا الطريق الثانى هو المقصود بالبيان والتعريف
فى هذا النظم . قال :

(وَكُلُّ مَا خَالَفَ فِيهِ الْأَزْرَقُ ذَكَرْتُهُ لَا مَا عَلَيْهِ اتَّفَقَا)
(وَكَانَ مِنْ طَرِيقِ حَرَزِ الشَّاطِبِيِّ وَحَسْبَى اللَّهُ الْكَرِيمُ وَالنَّبِيُّ)

ذكر رحمه الله تعالى فى هذين البيتين اصطلاحه فى هذا النظم
فبين أنه سيذكر فيه جميع الأحكام والكلمات التى خالف فيها أبو بكر
الأصبهاني مما هو مدون له فى طيبة النشر أبا يعقوب الأزرق دون
الأحكام والكلمات التى اتفقا عليها وكانت مذكورة للأزرق فى كتاب
حزر الأماني ووجه التهاني المعروف بمثنى الشاطبية فإنه يتركها اتكالا
على ذكرها فيه . ثم قال :

(الْقَوْلُ فِي الْبَسْمَلَةِ وَالْمَدِّ وَالْقَصْرِ)

(بِسْمَلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَقَصْرٌ مُنْفَصِلًا وَأَرْبَعًا فِيهِ اعْتَبَرُ)
(كَذَلِكَ فِي مُتَّصِلٍ وَقِيلَ سِتٌ فِيهِ وَفِيهِمَا ثَلَاثٌ قَدْ نَعْتُ)

يعنى أن الأصبهاني فصل بالبسملة بين كل سورتين قولاً واحداً
يعنى سوى بين الأنفال وبراءة إذ بينهما جميع القراء ثلاثة أوجه :
الوقف والوصل والسكت بدون بسملة لاتفاقهم على تركها أول براءة
مطلقاً . وجاء عنه فى المد المنفصل : وهو ما انفصل شرطه عن سببه .
نحو : بما أنزل . قالوا آمنا . فى أنفسكم . ثلاثة أوجه : القصرو به
أخذ له أبو العز فى كفايته وابن سوار فى مستنيره والمالكي والمعدل فى
روضتيهما وابن خيرون فى مفتاحه وأبو الكرم فى مصباحه والخطاط فى
جامعه وأبو اليمن الكندى وهو أحد الوجهين له فى الإعلان وهو الذى
ينبغى الأخذ به لأبى العلاء فى غايته عنه ، كما حرره الأزميزى خلافاً
لظاهر النشر وذكره فى النشر من غاية ابن مهران فى بيان المد المنفصل .

ثم ذكر المد فقط منها فى بيان النصوص وصوبه الأزميرى ، وفويق القصر وبه أخذ له ابن شيطا فى تذكاره وأبو معشر فى تلخيصه وسبط الخياط فى مبهجه وهو الوجه الثانى له فى الإعلان وهو ظاهر النشر لأبى العلاء عنه . والتوسط وبه أخذ له ابن الفحام فى تجريده وأبو القاسم الهذلى فى كامله ، خلافا لبعضهم ، وابن مهران فى غايته على ما صوبه الأزميرى وجرى عليه الناظم فى روضه . وجاء عنه فى المد المتصل وهو ما اتصل شرطه بسببه فى كلمة . نحو : السفهاء . السوء جئ . ثلاثة أوجه أيضا : فويق القصر . وبه أخذ له صاحب الإعلان . والتوسط وهو الذى له فى غاية ابن مهران والتجريد والمصباح . والطول وهو مذهب سائر الطرق عنه . قال :

(ثُمَّ عَلَيَّ هَذَا فَقَصْرُ الْمُنْفَصِلِ يَأْتِي عَلَيْهِ كُلُّ مَا فِي الْمُتَّصِلِ)
(وَأَمْنَعُ عَلَى الثَّلَاثِ أَرْبَعًا وَإِنْ مَدَدْتُ أَرْبَعًا ثَلَاثٌ لَمْ يَبْنِ)
(وَإِنْ ثَلَاثَةٌ مَدَدْتُ الْمُتَّصِلِ فَقَصَّرَنْ وَثَلَّثَنْ فِي الْمُنْفَصِلِ)
(وَإِنْ مَدَدْتُ أَرْبَعًا فَأَرْبَعًا كَذَلِكَ ثِنْتَانِ فَكُنْ مِمَّنْ وَعَا)
(وَعِنْدَ سِتٍّ فَالْوُجُوهُ أَجْمَعُ فَاحْفَظْ لِقَوْلِي يَا أَخِي تَرْفَعُ)

يعنى أنه إذا اجتمع مد متصل مع مد منفصل فى آية ففيهما بحسب التركيب تسعة أوجه ، حاصلة من ضرب ثلاثة أحدهما فى ثلاثة الآخر يمتنع منها وجهان وهما مد الأول ثلاثا مع توسط الثانى وعكسه وتجوز السبعة الباقية . فلدى تقدم المنفصل كما فى آية يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى الآية يجوز على قصر المنفصل الأوجه الثلاثة فى المتصل . ويجوز على مد المنفصل ثلاثا وجهان فى المتصل وهما مده ثلاثا وستا . ويجوز على توسط المنفصل توسط المتصل وطوله . ولدى تقدم المتصل كما فى قوله تعالى : أو كصيب من السماء الآية يجوز على مد المتصل ثلاثا قصر المنفصل ومده ثلاثا . ويجوز على

توسطه قصر المنفصل وتوسطه . ويجوز على طوله الأوجه الثلاثة في المنفصل . قال :

(ثُمَّ أَجِزْ فِي لَا إِلَهَ إِلَّا لِلْقَاصِرِ الْأَرْبَعِ حَيْثُ حَلَّ)

يعنى أنه يجوز لكل من روى قصر المنفصل أن يمد لا النافية في كلمة التوحيد أربع حركات للتعظيم . وكان من حق الناظم رحمه الله تعالى أن لا يذكر هذا البيت إذ لا داعى إليه هنا لأن رواة مد التعظيم وهم ابن مهران والهدلى وأبو معشر وإن كانوا من طرق الأصبهاني لا حاجة للأخذ به له عنهم ، لأن ابن مهران ذكره لابن كثير فقط وأبا معشر ذكره لابن كثير ويعقوب ، ولم يكن الأصبهاني طريقا من طريقهما ولأن الهدلى له فى المنفصل التوسط عنه كما مر ، فلم يكن لذكر مد التعظيم عنه فائدة . فكل ما ذكره المحررون فى هذا الموضع من التفاريع لا داعى إليه على التحقيق . قال :

(وَأَقْرَأْ بِقَصْرِ اللَّيْنِ ثُمَّ الْبَدَلِ وَعَيْنُ الثَّلَاثِ فِيهِ حَصَلُ)

يعنى أن الأصبهاني ليس له فى حرفى اللين : الياء والواو الساكنتين الواقعتين بين حرف مفتوح وهمزة فى كلمة نحو : شئ وسوء إلا القصر قولاً واحداً وليس له فى باب البدل وهو ما وقع فيه حرف المد بعد همزة فى كلمة : نحو آمن من إيمان . أوتى . إلا القصر كذلك . كبقية القراء سوى الأزرق فى النوعين . وجاء عنه فى عين من كهيعص فاتحة مريم وحم عسق فاتحة الشورى ثلاثة أوجه : الإشباع وهو أحد الوجهين فى الكامل وأحد الثلاثة فى الإعلان . والتوسط وهو الذى فى المصباح والتذكار ، وروضة المالكى وهو الثانى فى الكامل والإعلان وأحد الوجهين فى كفاية أبى العز ، والقصر وهو الذى فى الغايتين والمستنير والمفتاح والجامع والتجريد والتلخيص والمبهج وروضة المعدل ، وهو طريق أبى اليمن الكندى ، وهو الثانى فى الكفاية والثالث

فى الإعلان . قال :

(وَإِنْ يُكَبِّرُ قَاصِرُ الْمُنْفَصِلِ فَلَيْسَ فِي عَيْنٍ سِوَى قَصْرِ يَلِيْ)

يعنى إذا قرئ للأصبهاني بالتكبير مع قصر المنفصل فيتعين فى عين القصر فقط دون توسطها وطولها . وهذا التخصيص منه رحمه الله تعالى يفهم إطلاق ثلاثة عين على كل من وجهى مد المنفصل مع التكبير ، كما يفهم إطلاقها على ثلاثته عند عدمه . وذلك ظاهر فى الحالة الثانية دون الأولى ، لأن رواية التكبير عن الأصبهاني هم أبو العلاء الهمداني وأبو القاسم الهذلي وأبو الكرم الشهر زورى كما سيأتى فى الخاتمة إن شاء الله تعالى ، وقد علمت أن مذهب أبى العلاء فى عين القصر فقط وفى المنفصل القصر على ما حرره الأزميرى وعلى ما يشعر به قول الناظم هنا وفريقه على ظاهر النشر . وأن مذهب الهذلي فى عين التوسط والطول وفى المنفصل التوسط فقط ، وحينئذ فعلى التكبير مع قصر المنفصل يتعين قصر عين وكذا مع ثلاثة إن عملنا بظاهر النشر ومع توسطه يتعين توسطها وطولها دون قصرها ، وعلى ذلك فكان من حق الناظم أن يقول بعد البيت المذكور :

(كذلك ذو الثلاث ثم ذو الوسط لا قصر فى عين له بلا شطط)

وأما أبو الكرم الشهر زورى فتكبيره خاص بأواخر سور الختم وهو غير مراد فى هذه المسئلة . قال :

(الْقَوْلُ فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ)

(وَمَا بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ فِي الْأَنْعَامِ أَتَى بِضَمِّ حَالٍ وَصَلِّ سَامِي)

يعنى أنه قرأ بضم الهاء فى قوله تعالى : يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ نصرف الآيات فى سورة الأنعام فى حالة الوصل ، فإذا وقف على الهاء سكنها كبقية الجماعة . قال :

(الْقَوْلُ فِي الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ)

(لَا تَبْدِلُ الثَّانِي مِنْ هَمْزَيْنٍ فِي حَالَةِ الْفَتْحِ بِغَيْرِ مِينَ)

نهى عن إبدال الهمزة الثانية من كل همزتي قطع تلاصقتا مفتوحتين في كلمة . نحو : ءأذرتهم . ءألد . ءأمنتهم فليس له فيها إلا تسهيلها فقط بين الهمزة والألف قولاً واحداً . وقوله بغير مين يعنى بغير كذب . تكلمة للبيت . قال :

(آمَنْتُمْ أَخْبِرْ وَفِي الذَّبْحِ اصْطَفَى صَلَّهُ وَبِالْكَسْرِ ابْتَدَى بِلَاخْفَا)

أمر أن يقرأ له قال فرعون آمنتم في الأعراف وقال آمنتم في طه والشعراء بهمزة واحدة محققة على الإخبار كحفص . ثم أمر أن يقرأ له اصطفى البنات في الصافات بوصل الهمزة فتسقط في الدرج وتثبت مكسورة في الابتداء . ثم قال :

(وَمُدَّ فِي أُمَّةٍ ثَانِي الْقِصَصِ وَسَجْدَةٍ لَكِنْ إِذَا اسْهَلْتَ خُصَّ)

يعنى أنه قرأ أئمة يدعون وهو الثانى فى القصص وأئمة يهدون فى السجدة بإدخال ألف الفصل بين الهمزتين فى حالة التسهيل ووافق الأزرق فيهما فى حالة الإبدال كما وافقه فيما بقى من هذا اللفظ فى الحالتين . واعلم أن التسهيل فى هذا اللفظ حيث وقع هو مذهب الجمهور عن الأصبهاني بل هو الذى ورد به النص عنه كما قاله فى النشر . وأما الإبدال فنص عليه أبو العز وأشار إليه أبو العلا . ويأتى التسهيل على جميع أوجه المدئين ، وعلى الغنة وعدمها فى نحو إن لم ومن رب . وأما الإبدال فيختص بطول المتصل مع قصر المنفصل وثلاثة ويمتنع على الغنة لاختلاف الطرق . وقد نظمت ذلك فى بيت فقلت :

(إِنْ تَبْدَلْنَ أُمَّةً فَلَا تَغْنِ وَأَقْصُرْ وَثَلْتَ مُشْبَعًا يَأْمُنْ)

ففى قوله تعالى : وَإِنْ نَكَاثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ الْآيَةُ ، خمسة